هكذا فقد العرب الثقة في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تاريخًا طويلا في توقيع المعاهدات وقطع الالتزامات ثم التنصل منها (ويمكن سؤال قبائل السكان الأصليين عن ذلك)، إلا أن سجل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال هذا القرن يُعد أمراً استثنائياً للغاية.

فقد ألحقت التحولات الجذرية في السياسات، ونقض المعاهدات، والوعود التي قُطعت ثم نُسيت وتم التنصل منها، والحروب الحمقاء التي أشعل فتيلها دون أدنى اكتراث بالفوضى التي تسببت فيها للآخرين، فضلاً عن انتهاك وتقويض القانون الدولي والاتفاقيات الدولية – أضراراً جسيمة بمنطقة الشرق الأوسط وزعزعت الثقة التي يوليها الآخرون للولايات المتحدة الأمريكية.

من المريح للجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء توجيه أصابع الاتهام إلى «الطرف الآخر» فيما يتعلق بتراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وفقدانها للدعم على الساحة الدولية؛ إلا أن الواقع يشير إلى أن جميع الإدارات التي تعاقبت على الحكم في هذا القرن تتحمل قسطاً وافراً من المسؤولية في حدوث ذلك.

لقد أشعل الرئيس جورج دبليو بوش فتيل الحروب وأمر بعمليات الاحتلال الكارثية في أفغانستان والعراق، غير أن الرئيسين باراك أوباما وجوزيف بايدن أنهيا كلا النزاعين بطريقة سيئة، مما فاقم الأضرار التي كانت قد لحقت بالفعل.

وفي حين أن جورج بوش ربما ضرب بالقانون الدولي والاتفاقيات عرض الحائط من خلال اللجوء إلى التعذيب، وعمليات التسليم الاستثنائي، وعمليات القتل المستهدف خارج نطاق القضاء، فإن باراك أوباما قوض بدوره التزام الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة القانون؛ إذ رفض المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم.

لقد تحدث جو بايدن ببراعة وبلاغة دفاعاً عما أسماه «النظام الدولي القائم على القواعد»، لكنه قوض موقفه بنفسه حين اتضح أن التزامه بهذا المبدأ انتقائي؛ إذ اقتصر تطبيقه على الغزو الروسي لأوكرانيا دون أن يشمل سياسات الإبادة الجماعية التي تمارسها إسرائيل في فلسطين.

وفي سياق الحديث عن فلسطين، نجد أنه خلال الربع الأول من هذا القرن الحادي والعشرين، لم تتخذ أي إدارة أمريكية التدابير الحازمة اللازمة لكبح الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو في لبنان، ومؤخراً في سوريا.

وقد كانت النتيجة واضحة: إذ باتت إسرائيل تتصرف بمنأى عن أي مساءلة أو عقاب، وفقد الفلسطينيون الأمل، كما تلاشت لدى شعوب المنطقة حتى ذرة من الإيمان بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أداء دور بناء في صنع السلام.

وعلى خلفية السجل القاتم للإدارات الأربع التي تعاقبت على الحكم في هذا القرن، وجّه الرئيس دونالد ترامب –منذ عودته إلى البيت الأبيض عام –2025 الضربة القاضية لما تبقى من ثقة في القيادة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

ففي حين سبق أن توجّه بايدن إلى مجلس الأمن الدولي وانتزع قراراً بوقف إطلاق النار في غزة –مُدّعياً أمام المجلس أن إسرائيل وافقت عليه، رغم علمه التام بأنها لم تقبل ببنوده – فإن ترامب قد مضى قدماً في نهج الخداع والتضليل هذا إلى أبعد من ذلك؛ إذ حشد القادة وسط ضجة إعلامية كبيرة لحضور فعالية احتفت بخطته للسلام المكونة من 20 بنداً لإنهاء الصراع في غزة، غير أن المشكلة – بطبيعة الحال– تمثلت في أن أياً من الأطراف المتحاربة، سواء حركة حماس أو –على وجه الخصوص– إسرائيل، لم تكن قد وافقت على بنود تلك الخطة.

لقد بلغ أسلوب ترامب المفعم بالتبجح في إدارة حربه مع إيران مستويات جديدة من العبث؛ إذ أعلن في 42 مناسبة على الأقل أن الحرب قد انتهت وأنه خرج منتصراً، أو أن إيران تتوسل للتفاوض وفق شروطه، ليعود بعد يوم أو يومين مهدداً –بعبارات عنيفة أو بذيئة– بمحو إيران من الوجود إذا لم تقم، على حد تعبيره، بما يسميه «رفع الراية البيضاء» والاستسلام.

وتُضاف إلى هذا الوضع المأساوي لآلاف اللبنانيين الذين قتلوا وعشرات القرى التي دمرتها إسرائيل منذ سريان وقف إطلاق النار المدعوم من ترامب، فضلاً عن عمليات التهجير وأعمال العنف المروعة التي يرتكبها المستوطنون والجنود الإسرائيليون في الضفة الغربية، واستمرار الإبادة الجماعية في غزة، وحالة انعدام الأمن في دول الخليج العربي التي تضم قواعد أمريكية تتعرض لهجمات متهورة بالصواريخ والطائرات المسيرة الإيرانية.

لا عجب أن العرب فقدوا الثقة ليس فقط في التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالسلام والأمن الإقليميين، بل أيضاً في مصداقيتها كحليف.

إن مشكلة بهذا الحجم لا يمكن حلها بمجرد انتخابات أمريكية واحدة؛ فبعد عقود من التقلبات الحادة والمضطربة التي تضمنت حروباً قامت على الأكاذيب، وانتهاكات للقوانين والاتفاقيات الدولية، ووعود قُطعت ثم نُقضت، ووصولاً إلى إدارة تتصرف باندفاع وتطلق تصريحات متناقضة وكأن الكلمات بلا معنى، تلاشت الثقة تماماً.

في أعقاب الكوارث التي تمخضت عنها حرب إدارة بوش في العراق، وسياساتها الداخلية المعادية للعرب والمسلمين، و«أجندة الديمقراطية» سيئة التخطيط التي تبنتها، توجه الرئيس أوباما إلى القاهرة ليلقي خطاباً استهدف فتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية مع المنطقة.

وبعد مرور سبع سنوات دون اتخاذ خطوات حاسمة لتنفيذ الوعود التي قطعها في خطاب القاهرة، أجرى أوباما مقابلة مطولة مع مجلة «ذا أتلانتيك» حمّل فيها العرب مسؤولية عدم بذل الجهد الكافي.

عندما تحدثتُ معه بشأن ذلك الخطاب وتلك المقابلة، أخبرني بأن سقف توقعات العرب كان مرتفعاً للغاية. فرددتُ عليه بأنه هو من رفع سقف تلك التوقعات، وهو من قطع الوعود بأنه «سيُغيّر واشنطن، وسيُغيّر أمريكا، وسيُغيّر العالم»؛ وقلتُ له: «لا تلمهم لأنهم صدَّقوك».

بات من الواضح الآن أن العالم العربي لم يعد يصدق الوعود الأمريكية أو حتى كلماتنا؛ فقد بدأ يشق طريقه في نظام عالمي يتجاوز الهيمنة الأمريكية، وذلك من خلال إقامة تحالفات جديدة، أو إيجاد شركاء جدد، أو إعطاء الأولوية لمصالحه الخاصة.

إذا كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بمكانة في هذا النظام الجديد، فإننا بحاجة إلى ما هو أكثر من مجرد رئيس جديد يطلق وعوداً بالتغيير؛ إذ يتطلب الأمر مراجعة متأنية لعقود من الإخفاقات والتجاوزات، بما يفضي إلى تبني سياسات جديدة تحقق العدالة للفلسطينيين وتؤسس لشراكات إقليمية وتعزز الأمن.

غير أن الإقرار بالمشكلات ليس سوى الخطوة الأولى؛ إذ لا بد أن يليه التزامٌ ملموس ومستمر بتطبيق نهج مغاير للتعامل مع الأزمات المتعددة التي ساهمنا في خلقها أو تفاقمها في أرجاء المنطقة.

ونظراً لأننا استغرقنا جيلاً كاملاً لنوقع أنفسنا في هذه المأزق العميقة والمعقدة في العالم العربي، فإن الخروج منها لن يكون سريعاً ولا سهلاً؛ فاستعادة الثقة تتطلب وقتا طويلا وعملا دؤوبا.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

عالم يتغير

لعبة الأمم والخليج العربي!

فوزية رشيد

أكثر ما لفت نظري وأنا أبحث عن كتاب «لعبة الأمم» وهو الكتاب الشهير الذي صدر عام 1969 لـ«مايلز كوبلاند»، العميل السابق في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هو ارتباط هذا المصطلح «لعبة الأمم» بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط تحديداً! حيث السياسة الدولية وصراع القوى الكبرى على مناطق النفوذ والثروات، مما أحالني إلى النظر للوراء قليلاً، حين اتخذت تلك اللعبة «لعبة الأمم» زخمها الكبير منذ منتصف القرن الماضي «القرن العشرين» يُعيد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية، والتأسيس الاستعماري الشائن للكيان الصهيوني ليشق خارطة الوطن العربي من منتصفها! ولتبدأ ملفات اللعب الثقيل على المنطقة العربية، كتجسيد لما جاء من توصيات مؤتمر لندن ما بين 1905 و1907، باعتبار أن الاسلام والعرب هم المنافس الحقيقي لكل القيم والمنظومة الغربية، مما يجعلهما الخطر الحقيقي الذي يستوجب إبقاء العرب في حالة ضعف دائم! وألا تكون لهم القدرة على النهوض أو التطور أو الاستقلالية في البناء والتنمية والتفكير والتعليم!

اليوم ما يحدث في منطقة الخليج العربي تحديداً باعتبار الدول الخليجية هي النموذج العربي في التنمية والتطور والازدهار على المستوى العربي، ولذلك لا بد من فرملته خاصة فرملة الأبعاد الثقيلة في التنمية والاستقلالية في السعودية ذات الثقل الاستراتيجي متعدد الأشكال وهو ما يعيد إلى الأذهان صيغة اللعب الأممي الخبيث في كتاب «مايلز كوبلاند»، الذي يصور فيه الكاتب الأمم كقطع شطرنج تحركها الخارجية الأمريكية! وبحسب سيناريوهات تتفق ولعبة الأمم، في إطار من التلاعب بالدول العربية وأسرار دبلوماسية من وراء الكواليس واختراق المخابرات الأمريكية (CIA) للعديد من الدول العربية!

○ هذا المدخل السريع يجعلنا نقف أمام ما يحدث في منطقة الخليج العربي في الوقت الراهن منذ 28 فبراير 2026 ، أي قبل 6 أشهر مما تمت تسميته بالحرب الأمريكية – الإسرائيلية على إيران ، فيما اتضح أن دول الخليج العربي يتم استهدافها كلما استهدفت أمريكا إيران وأمريكا تدرك ذلك جيدا وتغض الطرف عنه! فيما توارى الكيان الصهيوني إلى الخلف! هو إذا سيناريو أمريكي – إسرائيلي، الظاهر فيه هو إيران كهدف، فيما المتواري أو الباطن فيه هو ضرب التنمية والنهضة والتطور والقوة في دول الخليج العربي واستنزافها! هكذا نصبح مجددا على طاولة الشطرنج الأمريكية، وأسرار تلاعباتها وسياساتها ودبلوماسيتها، باعتبارها التعبير الذي يختزل صراع القوى الكبرى على مناطق النفوذ والثروات، بأسلوب «ترامب» هذه المرة! الذي لا يرى العالم والدول والشعوب إلا خزائن مفتوحة لنهب ما يمكن نهبه منها ومن ثرواتها! والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه من جغرافيتها ومنافذها البحرية!

○ في كتاب «لعبة الأمم» إلى جانب ما يصوره الكاتب حول الدول الكبرى كلاعبين رئيسيين والدول الأخرى كقطع شطرنج يتم تحريكها لتحقيق مصالح واشنطن أو القوى العظمى! فإن الكاتب يكشف أيضا عن أسرار وطرق اختراق أنظمة الحكم والدول التي يتم استهدافها! وهنا يتضح حجم التداخل والتأثير بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية والثغرات الداخلية والثغرات الخارجية وما بين الصراعات الإقليمية والدولية على الوطن العربي وعلى الخليج العربي! ولم يكن اعتباطا هذا الاستهداف لدول الخليج أمنها واستقرارها رغم التحالفات الخليجية – الأمريكية والغربية، ولماذا تم وضع الخليج العربي مجددا في صلب «لعبة الأمم» حالياً، ومحاولة ابتزازه واستنزافه عبر جرّه إلى الحرب مع إيران!

○ الخليج العربي تم وضعه في صلب «لعبة الأمم» التي تتجدّد بقوة هذه الأيام من خلال الحرب الأمريكية – الإيرانية، لما لهذا الخليج من أهمية جيو سياسية، حيث يعد شريانا للطاقة وممرا تجاريا عالمياً، وحيث التلاعب بمضيق هرمز سواء من الطرف الإيراني أو الأمريكي، يوضح بين ما يوضحه ماهية تنافس القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وإن بسيناريوهات غامضة!

○ ولعل بحث دول الخليج العربي عن الحلول الدبلوماسية وعدم الانجرار في الحرب يدل على استيعابها للعبة الأمم واجتهادها السياسي والتحالفي لخلق توازنات إقليمية (حلف أو اتفاق مكة مؤخراً) خاصة أنها تتعرض باستمرار لضغوط وتجاذبات مرتبطة بالاستقطاب الدولي، والأمن الإقليمي، والحروب بالوكالة والاتفاقيات الاقتصادية الكبرى، وهذا يضع الخليج وعلى رأسه السعودية في قلب (التحول الاستراتيجي) الذي تسعى فيه دول الخليج العربي إلى الانتقال من كونها «موضوعاً» في لعبة الأمم الكبرى أو قطع شطرنج على طاولة الولايات المتحدة، إلى لاعب «أساسي» يمتلك قراره السيادي، وينوع تحالفاته الاقتصادية والدبلوماسية بما يخدم مصالحه الوطنية!

○ تدرك دول الخليج العربي اليوم أنها مطالبة وبقوة أن تتوحد بقرارها الخليجي وتسند التحالف الإقليمي المهم (اتفاق مكة بين السعودية وتركيا وباكستان) وسد كل الثغرات بينها وبين بعض لأن حرب الخليج القائمة حالياً بين أمريكا وإيران ليس الهدف الوحيد فيها هو إيران وإنما استنزاف دول الخليج وضرب تنميتها ونهضتها ونموذجها العربي الذي تمت محاربته منذ بدايات القرن الماضي مؤتمر لندن 1905 – 1907، حتى لا ينهض العرب ولا يتوحد العرب، خوفاً من العودة إلى الحضارة العربية الإسلامية وصولاً إلى الأندلس! إلى جانب النموذج الإسلامي الإمبراطوري العثماني!

وبهذا المنظور لا بدّ أن تدرك الولايات المتحدة، أن لعبتها في الخليج مكشوفة، وهدفها النهائي واضح، وأن ما يتطلع إليه الكيان الصهيوني من حرب طائفية لا بدّ أن تكون على طاولة الدراسة الاستراتيجية، لتلافيها والقضاء على اللاعبين الصغار فيها من أتباع وعملاء ووكلاء إيران وأمريكا والصهاينة معاً! وأن على دول الخليج أن تعلن حقها الثابت في الأمن والاستقرار والتنمية والتطور وتدافع عنه بكل قوتها بعيداً عن لعبة الأمم الخبيثة، وبعيداً عن صراعات القوى الكبرى التي لا تزال تعتقد أن العالم ودوله مجرد طاولة شطرنج يلعبون عليها!

هل يكفي أن نعرف ماذا يحتاج سوق العمل؟

بقلم:
أميرة معيوف ○

بين احتياجات سوق العمل وما يناسب الإنسان، مساحة تستحق مزيدًا من الاهتمام ولهذا حين نتحدث اليوم كثيرًا عن وظائف المستقبل، والتخصصات المطلوبة، والمهارات التي يحتاجها سوق العمل، والقطاعات التي يُتوقع أن تنمو خلال السنوات القادمة. فإن هذا الاهتمام مهم وضروري في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل.

لكن وسط هذا الاهتمام، هناك سؤال آخر لا يقل أهمية: ماذا يناسب الإنسان أصلًا؟

فمعرفة التخصصات الأكثر طلباً والقطاعات الأكثر نمواً لا تعني بالضرورة أن هذه المسارات هي الأنسب للجميع.

هناك ميول مهنية، وقدرات، ونقاط قوة، وبيئات عمل يختلف توافقها من شخص إلى آخر. وفي المقابل، هناك فرص ومهن تتغير وتحولات متسارعة تعيد تشكيل ما يحتاجه سوق العمل.

التحدي الحقيقي اليوم ليس في معرفة الإنسان بمعزل عن معرفة سوق العمل، ولا في معرفة السوق بمعزل عن الإنسان، بل في بناء الجسر بينهما.

هذه المساحة أصبحت بالنسبة إلى أكثر وضوحًا بعد أكثر من 25 سنة من العمل في إدارة الموارد البشرية، ثم التخصص والممارسة في الكوتشنج والتطوير المهني، والعمل مع مئات الحالات في مراحل مهنية مختلفة.

ومن هنا أصبح السؤال بالنسبة إلي أكبر من: كيف نساعد شخصًا على اختيار تخصص أو الحصول على وظيفة؟

بل أصبح السؤال الأهم هو: كيف نبني لدى الإنسان القدرة على فهم ميوله، واستكشاف خياراته، وقراءة سوق العمل، واتخاذ قرارات مهنية أكثر وعيًا عبر مراحل حياته المهنية؟

من قرار مهني إلى رحلة مهنية متكاملة: هنا تحديدًا أرى القيمة التي يمكن أن تضيفها ممارسات الكوتشنج والإرشاد المهني.

فمعرفة الميول المهنية لا ينبغي أن تنتهي بنتيجة اختبار للميول، بل يمكن أن تبدأ منها رحلة أعمق: ماذا تعني هذه الميول؟ ما القيم المهنية والقدرات ونقاط القوة التي يمتلكها الفرد؟ ما التخصصات والمسارات وبيئات العمل التي تستحق الاستكشاف؟ وكيف تتقاطع كل هذه العناصر مع واقع سوق العمل؟ والأمر لا يتعلق بالطالب وحده.

فالرحلة قد تبدأ مع طالب أمام قرار اختيار تخصصه، وتمتد إلى طالب جامعي يستكشف الأدوار المهنية المرتبطة بتخصصه، ثم خريج يستعد لدخول سوق العمل، وباحث عن عمل يحاول الوصول إلى الفرصة المناسبة، وموظف يفكر في التطور أو الانتقال الوظيفي، وصاحب خبرة يعيد النظر في موقعه في سوق تغيرت فيه الوظائف والمهارات.

تختلف المراحل والأسئلة، لكن ما نحتاج إلى بنائه يظل واحدًا: قدرة الإنسان على إدارة رحلته المهنية، وليس فقط مساعدته على اتخاذ قرار مهني واحد.

وهنا تختلف أيضًا ممارسات الكوتشنج المهني عن مجرد تقديم النصيحة أو المعلومة؛ فهي تجمع بين جدارات الكوتشنج، والنظريات والأدوات العلمية للتطوير المهني، وفهم سوق العمل، لمساعدة الفرد على أن يفهم ويستكشف ويقرر، ثم يحول قراره إلى خطوات قابلة للتطبيق.

من تقديم الخدمة إلى بناء القدرة: هنا يبرز سؤال أراه جديرًا بالنقاش: ماذا لو أصبحت ممارسات الكوتشنج المهني جزءًا من التأهيل والتطوير المستمر للمرشدين المهنيين في المدارس والجامعات ومراكز التوظيف؟

ليس بهدف تغيير أدوارهم أو مسمياتهم، بل لإثرائها وتوسيع أثرها. فالمرشد المهني لا يحتاج فقط إلى معرفة التخصصات والوظائف. يحتاج أيضًا إلى مهارات تساعده على الاستماع وإثارة الوعي وطرح الأسئلة، وإلى نظريات وأدوات علمية تساعده على استكشاف الميول والقيم والقدرات والخيارات، وإلى معرفة بسوق العمل تساعده على ربط كل ذلك بالواقع.

وعندها يمكن أن نضيف إلى سؤال «ماذا قدمنا للفرد؟» سؤالًا آخر ربما يكون أكثر أهمية:

«ما الذي أصبح قادرًا على فعله بنفسه بعد ذلك؟» فالفرق كبير بين أن يحصل الطالب على نتيجة تخبره بميوله، وبين أن يصبح قادرًا على استخدام هذه المعرفة لاستكشاف مستقبله.

والفرق كبير أيضًا بين أن نطوّر للباحث عن عمل سيرته الذاتية، وبين أن نُمكّنه من فهم متطلبات الفرصة التالية والتعامل معها بنفسه.

وبين أن نخبر الإنسان بما يحتاجه سوق العمل، وأن يمتلك هو القدرة على قراءة هذا السوق كلما تغير. وهنا ننتقل من نقل المعرفة إلى بناء القدرة، ومن تقديم الخدمة إلى التمكين.

سؤال للمستقبل: لا يمكن اختزال تحديات التعليم أو البطالة أو سوق العمل في الكوتشنج والإرشاد المهني؛ فهي قضايا متعددة الأبعاد تتداخل فيها عوامل اقتصادية وتعليمية وتشريعية واجتماعية.

لكن هناك سؤالًا يستحق أن نطرحه: ماذا يمكن أن يتغير في جودة القرارات التعليمية، وجاهزية الخريجين، وقدرة الباحثين عن عمل والموظفين على إدارة مساراتهم، إذا أصبحت ممارسات الكوتشنج والإرشاد المهني جزءًا أكثر عمقًا من رحلة التعليم والتوظيف؟

ربما نحتاج مستقبلًا إلى ألا نقيس أثر ما نقدمه فقط بعدد البرامج التي أُنجزت أو المعلومات والأدوات التي قُدمت، بل أيضًا بما أصبح الإنسان قادرًا على القيام به بعدها.

فنحن بحاجة بالتأكيد إلى معرفة الوظائف والمهارات التي سيحتاجها سوق العمل مستقبلًا.

لكن مستقبل سوق العمل لا تصنعه الوظائف وحدها؛ يصنعه أيضًا إنسان يعرف ما يناسبه، ويفهم السوق، ويمتلك القدرة على بناء الجسر بين الاثنين.

○ مستشارة في إدارة الموارد البشرية

السلوك الوظيفي وسِجل الهدايا

بقلم:
نبيلة رجب ○

استوقفني قبل فترة رسمُ كاريكاتير في الجريدة، تأملته طويلاً. رجلٌ عائد من سفر، في يده علبةٌ كبيرة وكيسٌ مكتوب عليه «باريس»، يفتح باب مكتب كتب على لافتته «المدير». وفي الجهة المقابلة زميلان يقولان إن الدرجة السنوية صار لها طريق معروف.

ابتسمت، ثم ظل الرسم يلاحقني أياماً. لعلّ الرجل اشترى علبته وهو يظنّ أنه يُرضي مسؤوله ويتقرّب إليه، ويحسب أن هذا هو الطريق إلى نجاحه. الرسّام جمع في مساحة صغيرة ما يعجز عنه تقرير إداري طويل.

في مؤسسة ما من هذا العالم، يستقبل مديرٌ من موظفه علبةً مغلّفة. يشكره ويضعها على طاولته ويمضي في يومه، آمناً كما يمضي أي رجل تلقّى هديةً من زميل.

تمرّ أشهر، ويطرق الموظف البابَ طالباً إجازةً في موسم يتزاحم عليه الجميع. يرفع المدير رأسه فتحضر العلبة في الغرفة من غير أن يذكرها أحد.

الرفض ثقيل على نفسه، والقبول ثقيل على سمعته. وحده يدفع ثمن علبة لم يشترها.

الإهداء من أرقّ ما ورثناه في هذا البلد. الأمّ تُرسل مع ابنها صحناً إلى الجيران، ومن عاد من سفر وزّع صوغته على من يحب. والعادة تدخل معنا أبواب مكاتبنا، فعلبة الحلاوة تعود مع كل مسافر منّا، تُفتح صباح الدوام على طاولة في الممرّ، يمرّ عليها الداخل والخارج وتسأل من فاتتها عمّن جاء بها.

كنت أشتريها في المطار قبل عودتي وأنا أعرف مصيرها. مكانها حيث تراها العيون كلها، وطريقها بين زملاء يتساوون في درجاتهم، ينال منها المجتهد والمقصّر سواء.

فالحلاوة يأخذ منها الجميع ولا ينتظر صاحبها شيئاً من أحد. والعلبة التي يحملها موظف إلى غرفة مديره وحده تضع المدير في موقف، لأن صاحبها ينتظر منه قراراً.

ولهذا المعنى أصلٌ في سيرتنا، وواقعةٌ تختصر المسألة. المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كلّف رجلاً بجمع أموال الصدقة من الناس، فلمّا فرغ من عمله عاد بما معه وقسمه أمامه قسمين، فقال هذا مالكم وهذا شيءٌ أُهدي إليّ. فسأله النبي صلى الله عليه وسلم لو أنّه قعد في بيت أبيه ولم يخرج جابياً، أكانت هذه الهدايا تأتيه. وما كان يأتي الرجل لولا كرسيه فهو من الوظيفة وإن سُمّي هدية.

الميزان في الكرسي الذي يجلس عليه الرجل، لا في نيّة من حمل إليه شيئاً، وعلى هذا الأصل قامت القواعد المكتوبة اليوم.

والمعالجة قائمة عندنا منذ سنوات في القطاع المصرفي. كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي يُلزم مجلس إدارة البنك باعتماد مدونة سلوك لموظفيه، وعلى هذا الأساس بنت المصارف آلياتها الداخلية في الهدايا. للهدية الرمزية حدٌّ ماليٌّ معلنٍ تُقبل تحته، وما تجاوزه يُقيد في سجلٍّ يعرفه قسم الالتزام، ثم تُرد إلى صاحبها أو تؤول إلى عمل خيري باسم المصرف. والموظف هناك يعتذر بورقةٍ يوقّعها، فيفهم المهدي ويسلم خاطره. وصاحب المعاملة الذي يحمل شيئاً وهو يخشى أن تتعثر ورقته لو لم يفعل، يجد أمامه قاعدةً معلنة تريحه من هذا الظن كله.

وهذا المبدأ مثبتٌ في نصوصنا الحكومية أيضاً. مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية تُلزم الموظف بالامتناع عن كل نشاط يُنشئ تضارباً حقيقياً أو ظاهرياً أو محتملاً بين مصلحته الشخصية ومهام وظيفته.

والعبرة في اللفظ الثالث. المدونة لا تنتظر أن يثبت على أحد شيء، فيكفي أن تبدو الصورة أمام الناس على غير وجهها حتى يقع الضرر. فلو أن مسؤولاً نزيهاً قبل هدية على سبيل المجاملة، ثم رقّى صاحبها لجدارةٍ تامة فيه، لبقيت الصورة في أعين من رأى. رجلٌ لم يخطئ في شيء، ودفع من سمعته ثمناً. والمدونة يتسلمها الموظف يوم تعيينه فيوقّع عليها بين أوراق التعيين، ويمضي إلى مكتبه وهي في ملفه، تنتظر يومها.

وما جرى تطبيقه في القطاع المصرفي يصلح أن يُعمَّم على سواه. المدونة الحكومية تقرّر المبدأ، ويبقى الموظف محتاجاً إلى دليل إجرائي يعمل به، يضع الحدّ المالي المعلن ويفتح السجلّ عند جهة مستقلة عن سلسلة الرؤساء، ويسري في الاتجاهين، على ما يدخل المؤسسة من خارجها وما يتنقّل داخلها بين الموظف ورئيسه.

أعود إلى الرسم، وأتوقف عند الزميلين الواقفين في الممر. رجلان يمسك أحدهما كوب شاي ويشير الآخر بيده، وقد صدر الحكم عندهما قبل أن يُغلق الباب.

الرسّام رسمهما بلا اسم، ولهما في كل مكتب نظير، يعمل ويعود إلى بيته وهو يحسب أن اجتهاده وحده رصيده. والورقة تُكتب لأجل هذين، فالسجل الذي يريح المدير من موقفه يحفظ لهما ثقتهما بأن الدرجة تُنال بالعمل، وتبقى المسافة بين المكتب والباب مسافةَ عملٍ يُبذل.

○ قانونية وكاتبة بحرينية
rajabnabeela@gmail.com